# موجز السياسات

## الصراعات الإثنية والأزمات السياسية وأثرها على الهجرة القسرية

دراسة حالة: السودان، مالي، النيجر

**)8108- 8185(**


**مقدم من المجموعة السياسية "B"**

**د. محمد إدريس عبد العزيز**
**أستاذ العلوم السياسية، جامعة طبرق**
**(رئيس المجموعة)**

**أ. د. طارق صالح الذباح**
**أستاذ العلوم السياسية،**
**أكاديمية الدراسات العليا – إجدابيا**

**أ. الشريف صالح إدريس**
**معيد، بقسم العلوم السياسية، جامعة طبرق**

## الملخص التنفيذي:

تواجه منطقة الساحل والسودان موجات متصاعدة من الصراعات الإثنية والأزمات السياسية، ما ساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة القسرية، خاصة باتجاه ليبيا، التي أصبحت دولة عبور مركزية. يهدف هذا الموجز إلى تحليل جذور هذه الظاهرة واقتراح سياسات وطنية وإقليمية تضمن استجابة فعالة، مع احترام سيادة الدولة الليبية وحماية مصالحها.

## السياق العام:

تتأثر ليبيا بشكل مباشر من تداعيات الصراعات في السودان ومالي والنيجر، حيث تنشط حركة المهاجرين والنازحين عبر حدودها الجنوبية في ظل ضعف السيطرة الأمنية وتضارب الأدوار المؤسسية. تتفاقم الأزمة نتيجة غياب سياسة وطنية للهجرة وافتقار التنسيق الإقليمي والدولي الفعال.

## تحليل الواقع والبيانات:

معظم المهاجرين ينحدرون من مجتمعات تأثرت مباشرة بصراعات إثنية حادة.

هناك تقاطع واضح بين فترات الأزمات وارتفاع معدلات النزوح، كما تُظهر البيانات الميدانية من السودان ومالي والنيجر.

الهجرة من السودان تُعد قسرية، مع وجود فرص لعودة اللاجئين بعد انتهاء الصراع، بينما تُعد الهجرة من مالي اقتصادية، والنيجر نقطة عبور رئيسية نحو ليبيا وأوروبا.

## أدوار متوقعة:

**ليبيا:** تطوير سياسة هجرة وطنية متكاملة، وتعزيز التنسيق مع دول الجوار، والمشاركة في جهود التنمية والاستقرار الإقليمي.

**أوروبا:** توسيع نطاق الدعم ليشمل تنمية دول المصدر، لا الاقتصار على الرقابة الحدودية.

**الاتحاد الأفريقي:** قيادة جهود المصالحة، ودعم ليبيا كدولة عبور لا تتحمل أعباء الهجرة وحدها.

## التوصيات الاستراتيجية:

- إنشاء مرصد وطني للهجرة والنزوح: (رصد – تحليل – توصيات )

يُقترح إنشاء مرصد وطني متخصص يتابع ويرصد حركة الهجرة والنزوح من دول الجوار إلى ليبيا. سيقوم هذا المرصد بتقديم تحليلات دقيقة، مع تقديم توصيات عملية للجهات الرسمية الليبية، ما يسهم في اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على بيانات واقعية ومتجددة.

**2. تشكيل لجنة دائمة متعددة القطاعات: ( التنسيق بين المؤسسات لتفادي التضارب في القرارات)**

يُوصى بتشكيل لجنة وطنية دائمة تضم ممثلين عن وزارات متعددة مثل الخارجية، الداخلية، الدفاع، والتخطيط، إلى جانب خبراء أكاديميين ومتخصصين في الهجرة والأمن. الهدف من هذه اللجنة هو تنسيق الجهود الحكومية ذات الصلة بالهجرة القسرية وتوحيد السياسات لتفادي تضارب القرارات وتعزيز التنسيق بين المؤسسات.

**3. تحويل الدعم الأوروبي نحو الحدود الجنوبية: ( بدل مراقبة السواحل )**

بدلاً من تركيز الدعم الأوروبي فقط على مراقبة السواحل، يجب أن يُوجه جزء من هذا الدعم لدعم ليبيا في مراقبة حدودها الجنوبية بشكل أفضل، حيث يبدأ تدفق المهاجرين. هذا يتطلب تقنيات متقدمة ومراقبة مكثفة من أجل الحد من الهجرة غير النظامية في هذه المناطق الحدودية.

**4. تبني موقف دبلوماسي واضح ضد التوطين: ( التوضيح في المحافل الدولية إن ليبيا دولة عبور)**

ليبيا يجب أن توضح في جميع المحافل الإقليمية والدولية أنها دولة عبور، وليست مسؤولة عن توطين المهاجرين. على المجتمع الدولي احترام هذا الموقف الليبي وعدم الضغط لتوطين المهاجرين على الأراضي الليبية.

**5. تعزيز الهجرة القانونية المنظمة: (فتح مسارات قانونية للمهاجرين الراغبين في العمل في ليبيا)**

يُوصى بفتح مسارات قانونية للمهاجرين الراغبين في العمل في ليبيا أو الانتقال إلى أوروبا بطريقة قانونية. هذا سيسهم في تقليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويساعد في تحسين أوضاع المهاجرين من خلال تنظيم تحركاتهم وفقًا لاحتياجات سوق العمل، ما يحسن الأمن القومي الليبي.

**6. الدعوة إلى مؤتمر أفريقي-أوروبي: (مناقشة أسباب الهجرة القسرية والتركيز على التنمية المستدامة والمصالحة الوطنية)**

يُقترح عقد مؤتمر بين الدول الأفريقية والدول الأوروبية لمناقشة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، مع التركيز على التنمية المستدامة والمصالحة المجتمعية. هذا المؤتمر سيُسهم في التوصل إلى حلول جماعية تساهم في معالجة الأزمات والتحديات التي تؤدي إلى الهجرة القسرية في المنطقة.

**7. تطوير آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة: (للاستعداد المبكر والاستجابة لتدفق المهاجرين بسبب النزاعات)**

ينبغي تطوير نظام إنذار مبكر يرصد تطورات الأزمات والنزاعات في دول الجوار. هذا النظام سيمكن ليبيا من الاستعداد بشكل مبكر للتعامل مع تدفق المهاجرين أو الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات. ويمكن هذا النظام من الاستجابة السريعة على المستوى المحلي والإقليمي.

**8. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والحقوقية لضمان تطبيق المعايير الإنسانية في معالجة الهجرة القسرية: ( لضمان توفير الدعم الإنساني الملائم للمهاجرين وضمان حقوقهم أثناء العودة الطواعية)**

يُوصى بتكليف وزارة الخارجية والهيئات الإنسانية الليبية بتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، بما في ذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)، والمنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية. يجب أن يتم التعاون مع هذه المنظمات لضمان توفير الدعم الإنساني الملائم للمهاجرين وضمان حقوقهم أثناء عملية العودة الطوعية أو الترحيل، وذلك بما يتوافق مع القوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. كما يُنصح بإنشاء آلية مشتركة بين الجهات المعنية في ليبيا والمنظمات الدولية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود في هذه الملفات الحساس

**9. مراجعة الاتفاقيات الثنائية والدولية المتعلقة بالهجرة مع الحفاظ على السيادة الوطنية (ضمان مصلحة ليبيا وتعزيز دورها الإنساني في التعامل مع قضية الهجرة).**

تُكلف وزارة الخارجية الليبية بمراجعة جميع الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، بما في ذلك تلك الموقعة مع الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا المراجعة إلى ضمان أن هذه الاتفاقيات لا تُثقل كاهل ليبيا وتُحترم فيها الحقوق الإنسانية دون أن تؤثر سلباً على الأمن الوطني الليبي. يُوصى بإعادة التفاوض حول بعض البنود التي قد لا تتماشى مع مصالح ليبيا أو أمنها القومي.

وذلك لضمان مصلحة ليبيا من خلال اتفاقيات متوازنة تحفظ السيادة الوطنية وتُعزز دورها الفاعل في التعامل مع قضية الهجرة في إطار دولي.

**الخاتمة:**

إن معالجة الهجرة القسرية تتطلب مقاربة شاملة تدمج تحليل أسباب النزاعات في دول الجوار مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. على ليبيا أن تلتزم بتطوير سياساتها الوطنية للهجرة بما يتماشى مع مصالحها السيادية، وتعمل على دعم الاستقرار في المنطقة من خلال العمل المشترك مع الاتحاد الأوروبي والأفريقي.